



تعين لجنة وطنية مكلفة بالإشراف على الانتخابات

ترأس جلالة الملك الحسن الثاني بالقصر الملكي بالرباط ، مراسم تعيين اللجنة الوطنية المكلفة بالإشراف على الانتخابات .
وتميزت هذه المراسم بتلاوة رسالة ملكية في الموضوع ، وبالكلمة التي ألقاها العاهل الكريم .
نص رسالة جلالة الملك :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه .
الطابع الشريف وبداخله الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن ، الله وليه
محب جنابنا الشريف .
أمنك الله ورعاك والسلام عليك ورحمة الله وبعد .

سبق لنا أن أعلننا غير مرة ، عن صادق عزمنا على أن تكون الانتخابات المقبلة إنتخابات حرة
نزيفة تطبعها الشفافية ويسلم بمصداقيتها الجميع .
وقد اشتملت قوانيننا في هذا الميدان على ضمانات كافية تكفل تحقيق الأهداف التي نسعى إليها ،
ولكننا قررنا زيادة في الاحتياط وأخذنا بالوثيقة في هذه الأمور الهامة ، أن نحدث لجنة مركزية ولجانا
إقليمية للسهر على سلامة الانتخابات في جميع مراحلها من التسجيل في اللوائح الانتخابية إلى إعلان
نتائج الإقتراع .

وستتكون اللجنة المركزية من قاض يتولى رياستها ومن ممثل لوزير الداخلية ، وعضو يختاره كل
حزب من الأحزاب الممثلة في مجلس النواب ، كما سيرأس اللجان الإقليمية قاض كذلك ويشارك فيها
بالإضافة إليه عامل الإقليم أو من ينوب عنه وممثل لكل حزب من الأحزاب المذكورة آنفا .

ولن تتدخل هذه اللجان في الاختصاصات التي يسندها القانون إلى السلطات العمومية أو
المتخبين في مسلسل العمليات الانتخابية ، ولكنها ستسهر على سلامة هذه الانتخابات وتحرص على
أن تجري وفق النصوص القانونية التي تحكمها .

وسيتاح لكل من يلاحظ خطأ في تأويل هذه النصوص أو تجاوزا لمقتضياتها من قبل من عهد
إليهم القانون بتطبيقها أن يعرض ذلك في المرحلة الأولى على رئيس اللجنة الإقليمية المختصة مكانيا
ليعمل على تدارك الخطأ وإرجاع الأمور إلى نصابها ، وله أن يرفع الأمر إلى رئيس اللجنة المركزية إن لم
يقتنع بالإجراء المتخذ على المستوى الإقليمي حتى يتسنى اتخاذ التدابير المناسبة في أعلى مستوى ، وذلك



دون إخلال بحق كل من يعنيه الأمر في سلوك طرق الطعن القضائي التي يضمنها القانون بصورة عامة .

وفقنا الله لما فيه الخير وهدانا الى أقوم سبيل ، إنه سبحانه سميع مجيب والسلام .

وحرر بالقصر الملكي بالرباط في يوم الثلاثاء 7 ذي الحجة عام 1412 هـ الموافق 9 يونيو 1992 م .

- نص كلمة جلالة الملك -

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه .

حضرات السادة . . إن نص الرسالة التي قرئت عليكم الآن نص واضح لا يحتاج إلى تفسير إلا أنني أريد أن أضيف بعض التعاليق .

التعليق الأول هو أننا حينما فكرنا في هذه اللجنة وجدنا أنفسنا أمام سلطتين . . سلطة إدارية محضة يخولها القانون والظهير الشريف إلى العمال ، وسلطة إدارية كذلك ولكن منعهما الانتخابات ، وتمثل في رؤساء المجالس الحضرية والقروية ؛ تلك التي أصبحت سلطا لأن القانون والدستور يعطيها حظا وافرا من المسؤوليات . فوجدنا أنفسنا أمام سلطتين ؛ سلطة إدارية محضة وسلطة إدارية منتخبة ، وخشينا أن تطغى في بعض الأحيان هيبة السلطة الإدارية على السلطة المنتخبة أو أن تتمرد في بعض الأحيان السلطة المنتخبة على السلطة المعينة وأن يتبع هذا كله شيء من الفوضى والتهاطل في الإجراءات الإدارية والتأخر في تنفيذ المسلسل الذي يجب أن يتبدى في أقرب وقت ممكن إن نحن أردنا أن يكون لنا برلمان إن شاء الله قبل نهاية السنة .

ومن وجود هاتين السلطتين جاءتنا فكرة تعيين قاض ليكون أولا صاحب السدد ليسدد بين الآراء أو يفصل بما آتاه الله من معاني قانونية ، وإذا أشكل عليه الأمر أن يرفعه إلى اللجنة العليا الوطنية التي ستعمل بجانبنا . وقد عينا على رأسها السيد ميكو القاضي المعروف وأضفنا اليه كخليفة ليعينه السيد الشدادي وستكون هذه اللجنة الوطنية - كما سمعتم - مكونة من الأحزاب السياسية الموجودة في البرلمان ، وستجتمع إما تحت رئاستنا مباشرة وإما تحت رئاسة مستشارنا السيد أحمد رضا اكديرة .

وهذه الأصناف الثلاثة التي ذكرتها من الموظفين المحترمين السامين ، من قضاة وعمال ومنتخبين موظفين ، تجمعني بها آصرة خاصة ، ألا وهي الطابع الشريف لأنه حتى المنتخبين حينما يصيرون منتخبين أضفي عليهم المسؤولية والتزكية بظهير شريف أوصيهم فيه بالأخذ بيد الرعايا والحفاظ على الأمانة والالتزام بالمسؤولية . وإنني أظن أن هذا الحبل الوثيق الذي يجمعني بكم أجمعين هو الذي سيجعلكم أنتم الذين تحضرون هنا بالإضافة إلى ثمانمائة رئيس مجلس بلدي وقروي في مستوى بلدكم ومستوى التاريخ الذي نعيشه .

أما فيما يخص اللجنة الوطنية ، فلها - وليس على سبيل الحصر - عمل أكثر من مجرد النظر في ملفات الشكاوي . فمثلا ، استقطابا للحكمة وبحثا عن الكمال فهي مدعوة الآن للالتحاق بالديوان الملكي لتنظر في التقطيع الجديد ولتعطينا رأيا في الموضوع كما أننا سنجتمع بها شخصيا لتعطينا رأيا فيما يخص الحصص - مثلا - التي ستخول لكل حزب حزب ، في ما يخص استعمال وسائل الإعلام المسموعة



والمرثية . كما أنه ، طبقا لما ينص عليه القانون ، ستعطينا رأيها كذلك سواء في الكم أو في الكيف ، فيما يخص الإعانات القانونية التي يعطيها القانون للأحزاب السياسية لتمويل الحملة الانتخابية . وقلت هذه النقطة لا للحصر فستأتي نقط أخرى أحتاج فيها الى رأي هذه اللجنة . وإنني مطمئن مسبقا الى آرائها وإلى ما ستسفر عنه لقاءات عمالنا وقضاتنا ومنتخبينا لأنه كما يقول النبي ﷺ : ما اجتمعت أمتي على ضلال .

نحن مجتمعون وبالأخص في هذه المرحلة ، لنهيء ميلاد مغرب جديد ومواطن مغربي جديد . فالبلاد مثل العباد تكبر فتضعف فيعطى الله سبحانه وتعالى شبابا جديدا وقوة أخرى وعنقوانا آخر . المهم هو أنه لابد أن تمر كل دولة من أوقات ضعف ، ولكن إذا هي عرفت كيف تربي ذاتها وهيكلها ، ربت كذلك المناعة الكافية لها حتى إذا أتت شيخوختها لا يكون العجز ولكن يكون النضج والعقل والتعقل . فبلدنا فتي ، فأكثره شباب ، والشباب متعطش وطموح ، فلنفتح أمامه إذن باب العمل ، ولنفتح أمامه ميدان الالتزام والمسؤولية ، ولنفتح تلك الأبواب على مصراعيها دون ريبة ودون غش ، ولنجعل دائما أمامنا الله سبحانه وتعالى شهيدا على نوايانا وكذلك موثقا لأعمالنا .

والله سبحانه وتعالى أسأل - أنتم الذين تحضرون هنا لكم ولمن لم يحضر - أن يضيفي عليكم ما يجب من الحكمة وأن يلهم قلوبكم ما يلزم من التصافي وأن يهدي منطوقكم ومكتوبكم إلى ما من شأنه أن يسطر صحفا ذهبية قمينة بأن تبقى في دفاتر التاريخ الذي سنتركه لأبنائنا وللأجيال المقبلة . والسلام عليكم ورحمة الله .

7 ذي الحجة 1412هـ الموافق 9 يونيو 1992م